

التمهيد :

مباحث في الحديث الشريف

التمهيد : مباحث في الحديث الشريف

توطئة

يعد الحديث الشريف من أغنى العلوم في حضارتنا الإسلامية العظيمة ، وهو ركيزة من ركائز ثقافتنا قديماً وحديثاً ، وقد ألف فيه علماءنا الأسفار التي تنوء بحملها رفوف المكتبات في أنحاء مختلفة من العالم ، بعدما قطعوا الفيافي في جمعه بالأسفار ، ودرسوه من نواحٍ مختلفة ، واكتشفت من هذه الدراسات علوم متنوعة أثرت الثقافة الإسلامية وأغنتها بالمعارف والأنوار ، وصُنِّفَتْ علومُه وفُرِّعَتْ ، فصارت فروعاً كثيرة تفوق حصر المختصين بها ، وكل فرع منها يمكن أن يستنفد حياة منتبعه ، من دون أن يصل إلى قراره .

ولا بد لنا ونحن نلج معترك البحث في القراءات الحديثية أن نمهد لهذا الموضوع الضخم بمباحث تكون معيناً لنا على تكوين صورة مبسطة أولية عن الحديث الشريف ، وذلك من أجل فهم الأبواب التي تليها .

المبحث الأول : توثيق الحديث الشريف

قد يعد من التكرار بحثنا لمسألة توثيق الحديث النبوي الشريف ، فقد أكثر العلماء الكرام من الكلام في هذا الموضوع ، فارتأى البحث أن يختصر مراحل التوثيق ، ويلمح إليها إلماحاً استجابة لمقتضيات البحث .

كان العرب أمة أمية في عصر مجيء الرسالة الإسلامية وكانت القراءة والكتابة نادرين فيهم^(١)، قال الله ﷻ : **أَأَنْتُمْ نِي □ □ □ □ □** [الجمعة : ٢] فقد كانت الأمية غالبية عليهم ، ولا يقدر في هذه القاعدة وجود نفر قليل ممن يعرفون القراءة والكتابة ؛ إذ إن القواعد تُبْنَى على العامِّ الغالب ، لا على القليل الشاذ ، وتنبئاً لقاعدة أمية هذه الأمة قال رسول الله ﷺ عن أمته : **﴿ إِنَّا أُمَّةٌ أُمِّيَّةٌ ، لَا نَكْتُبُ**

^١ المفهم : ١ / ٢٦٧ .

، ولا نَحْسِبُ^(١) . لذلك فقد اعتمدَ العرب طريقة الرواية الشفهية وذلك عن طريق التوثيق بالحفظ عن ظهر قلب ، تعينهم على ذلك الحافظة المتقدة التي كانت من أهم مميزات العرب في عصر البعثة وما قبلها ؛ فقد اعتمد العرب طريقة الحفظ عن ظهر قلب في حفظ تاريخهم ومآثرهم وأيامهم ، وأدبهم من شعر ونثر .

والناس في مسيرتهم التاريخية يجعلون للشخصيات المهمة في تاريخهم القدر المعلى من الدراسة والتبجيل ، ولم تحظْ شخصية في تاريخ البشرية بما حظي به النبي محمد ﷺ من الاهتمام ، فاهتم المسلمون بحفظ أقواله ، وأفعاله ، وتقريراته ، وصفاته الخُلُقِيَّة والخُلُقِيَّة ؛ فشمل هذا الاهتمام كل جوانب حياته الشريفة ، وتتبعوا كل مراحل حياته ﷺ ، لتشمل ملامح من عصر ما قبل البعثة وأحاطوا بزمن البعثة وما بعدها ؛ إذ احتوت كتب السيرة أدق تفاصيل حياته العطرة منذ البشر الأعظم بولادته الشريفة إلى أعظم فاجعة في حياة البشرية بوفاته ﷺ . وكان هذا الإحصاء والحفظ للحديث الشريف في غاية الدقة والتمحيص .

لقد مرَّ توثيق الحديث النبوي الشريف بمراحل مختلفة حتى وصل إلينا على صورته الحالية ، وهذه المراحل تقسم وفق تقسيم عصور التشريع الإسلامي وتبدأ بالعصر النبوي الشريف فلم يتخذ النبي ﷺ كُتَابًا يكتبون له سنته العطرة كما اتخذ كُتَابًا يكتبون له القرآن الكريم ، ولم تتم كتابة السنة النبوية الشريفة في عصره^(٢) . ومما لا شك فيه أن كتابة السنة في ذلك الوقت يعد أمرًا قريبًا من المستحيل ، إن لم نقل هو المستحيل بعينه ؛ لكونها تتضمن أقوال النبي ﷺ وأفعاله وتقريراته وصفاته الخُلُقِيَّة والخُلُقِيَّة ؛ وذلك لكثرتها وتنوعها ، وهذا التنوع الشديد يجعل من الصعوبة بمكان تدوينها ؛ فضلاً عن قلة وسائل الكتابة ، إذ إن وسائلها لم تكن تعدو العسب واللخاف والرقاع والأقتاب والعظام^(٣) ، كما تدلنا على ذلك قصة جمع القرآن الكريم

^١ رواه أحمد : ٤٣ / ٢ ، ٥٢ ، ١٢٩ ، والبخاري : ٢١٦ برقم (١٩١٣) في كتاب الصوم / ١٣ - باب قول النبي ﷺ : ((لا نكتب ولا نحسب)) ، ومسلم : ٦٨٢ برقم (١٠٨٠) في كتاب الصوم / ٢ - باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال ، وأبو داود : ٣٩٨ برقم (٢٣١٦) في كتاب الصيام / ٤ - باب الشهر يكون تسعاً وعشرين ، والنسائي : ٣٠٠ - ٣٠١ بالرقمين (٢١٤٢ ، ٢١٤٣) .

^٢ المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية : ١١١ .
^٣ العسب جريد النخل ، واللخاف صفائح الحجارة ، والرقاع قطع الجلد ، الأقتاب الخشب يوضع على ظهر البعير ليركب عليه .

في عهد أبي بكر الصديق رضي الله عنه^(١)؛ يضاف إلى كل ذلك ندرة الكُتاب في تلك الأمة الأمية . كما سبقت الإشارة إليه .

وقد ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم النهي عن كتابة السنة ، فعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ﴿ لا تكتبوا عني ؛ ومن كتب عني غير القرآن فليمحُه ، وحدثوا عني ، ولا حرج ، ومن كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار ﴾^(٢) . وورد عن بعض الصحابة أنهم كتبوا شيئاً من أحاديثه صلى الله عليه وسلم ، ومن أشهر هؤلاء الذين كانوا يكتبون السنة النبوية الشريفة الصحابي الجليل عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه؛ فعنه أنه قال : ((كنت أكتب كل شيء أسمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم أريد حفظه ، فنهتني قريش ، فقالوا : إنك تكتب كل شيء تسمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم بشر يتكلم في الغضب والرضا ، فأمسكتُ عن الكتابة ، فذكرتُ ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : ﴿ اكتب ! فالذي نفسي بيده ما خرج مني إلا حق ﴾^(٣) . وفي الظاهر فإن بين الحديثين تعارضاً ؛ فإن الأول ينهى عن الكتابة ، والثاني يأمر بها ؛ أما في الحقيقة فلا تعارض بينهما ؛ وفي ما يأتي بيان ذلك إن شاء الله تعالى .

يرى الدكتور عبد الكريم زيدان أنه يجوز أن ((يكون النهي عن كتابة السنة موجهاً إلى كُتاب الوحي خاصة ؛ لئلا يختلط ما يكتبونه من السنة بما يكتبونه من القرآن))^(٤)، ولو صح هذا الكلام لم يكن هناك تعارض بين النهي وكتابة بعض الصحابة ؛ فإن النهي لم يكن للجميع ؛ إنما كان لبعضهم ، والأمر كان للبعض الآخر منهم . ولكن هذا الرأي لم يكن لدينا ما يسنده من الحديث الشريف إنما هو اجتهاد شخصي لحل الإشكال بين النهي والكتابة . فضلاً عن أن النهي ورد بصيغة الجمع : (لا تكتبوا عني) ؛ وجاء الأمر بمحو غير القرآن موجهاً إلى كل من كتب عنه ؛ ومعلوم أن الأصل في (من) أنها تفيد عموم العقلاء ما لم يأت دليل يخصصها^(٥)، ولا

^١ ينظر مباحث في علوم القرآن : ١١٨ .

^٢ رواه مسلم : ١٧٢٢ برقم (٣٠٠٤) في كتاب الزهد والرفائق / ١٦ - باب التثبت في الحديث وحكم كتابة العلم .

^٣ رواه أحمد : ١٢ / ١٠ .

^٤ المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية (هامش) : ١١١ .

^٥ ينظر المنار وشرحه : ٨١ .

دليل يخصص عمومها ، ويقصرها على كُتَاب القرآن الكريم ، قال ﷺ: ((ومن كتب عني غير القرآن فليحطه))

وقريب من هذا ما نقله السيوطي من أن ((المراد النهي عن كتابة الحديث مع القرآن في صحيفة واحدة ، لأنهم كانوا يسمعون تأويل الآية ؛ فربما كتبوه معها ، فنهوا عن ذلك لخوف الاشتباه))^(١). وبه أيضاً يحل التعارض الظاهري بين الأمر والنهي ؛ إذ النهي لم يكن نهياً مطلقاً ، بل كان عن الكتابة مع القرآن الكريم في صحيفة واحدة ، ومقتضاه أن من يكتب السنة في صحيفة أخرى يجوز له . ولكن هذا الرأي لا يسلم من الاعتراضات الموجهة للرأي السابق ، فلذلك لا نسلم به كسابقه .

وليس ببعيد عن ذلك الرأي القائل : إن ((النهي خاص بوقت نزول القرآن خشية التباسه))^(٢). وهو رأي يقتضي أن الصحابة منهيون عن الكتابة عند وقت نزول الوحي على رسول الله ﷺ ، فإذا سُرِّي عليه لقنهم ما أوحى إليه من آيات القرآن الكريم ، فإذا تم ذلك انتهى وقت النهي عن كتابة الأحاديث النبوية ، وبهذا فلا تعارض ، ولكن لا يسلم هذا الرأي من الاعتراضات السابقة .

وجمع العلماء بين الحديثين بطرائق أخرى أهمها : أن النهي كان ((مخافة الاتكال على الكتاب وترك الحفظ))^(٣)، فيكون بذلك الإذن في الكتابة لمن خيف عليه من النسيان ، والنهي لمن أمن ، وخيف اتكاله على الكتاب^(٤)، وهذا الرأي يراعي الفروق الفردية في قضية اختلاف الناس في قوة الذاكرة ، فقسّمهم إلى من يوثق بحفظه ومن لا يوثق بحفظه ؛ أي : إن النهي ((في حق من يوثق بحفظه ، ويخاف اتكاله على الكتاب إذا كتب ، ويحمل الأحاديث الواردة بالإباحة على من لا يوثق بحفظه))^(٥). وفي هذا الرأي جانب تربوي في تقوية الذاكرة للموثوق بحفظهم بالاعتماد عليها ؛ فإن الإنسان إذا رأى أنه لا كتاب عنده فإنه سيوجه كل طاقاته لتركيز حفظه وتقويته ، ومعلوم أن كل جزء من أجزاء الجسم يُستعمل كثيراً فإنه

^١ تدريب الراوي : ٢٧٨ .

^٢ تدريب الراوي : ٢٧٨ .

^٣ الإلماع : ٦٢ .

^٤ ينظر مقدمة ابن الصلاح : ١٨٢ ، والتقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير : ٢٧٧ - ٢٧٨ .

^٥ المنهاج : ١٧٢٢ .

يقوى ، وكذلك الذاكرة إن اعتمدت عليها ، واتخذتها هدفاً قويت ، وأصبحت أشد . ويرد على هذا الرأي عدم مجيء النهي عن كتابة القرآن الكريم للغرض نفسه ؛ فلو كان النهي للموثوق بحفظهم لئلا يعتمدوا على الكتاب ، فإن النهي عن الكتابة للقرآن الكريم كان أحرى ؛ فلما لم يحصل ذلك فإن ما نقله النووي لم يكن صحيحاً . ويرى كثير من العلماء أن الأمر جاء ناسخاً للنهي ؛ وذلك لأن هذا النهي محمول على علة خشيته ﷺ أن يختلط بالقرآن الكريم في بداية الدعوة حين لم يكن الصحابة يميزون ما بين القرآن والحديث لكونهما يخرجان من الثغر الشريف نفسه ؛ فلما زالت العلة زال الحكم ، وجاء الأمر بالكتابة ؛ ومعلوم أن الحكم يدور حيث دارت العلة وجوداً وعدمًا^(١)، فلما علم الصحابة الفرق بين القرآن الكريم والحديث الشريف زالت علة النهي ، فرخص لهم بكتابة الحديث ، فاتخذ بعض الصحابة كتاباً يكتب به الحديث النبوي الشريف ، ((فيكون النهي منسوخاً))^(٢)، ويكون الأمر ناسخاً للنهي ؛ وبذلك فإن حديث النهي منسوخ بالأحاديث الواردة بالكتابة ، لذلك ذهب الأئمة الأعلام إلى أن النهي كان سارياً حين خيف اختلاط الحديث الشريف بالقرآن الكريم ؛ فلما أمن ذلك أذن لهم بالكتابة^(٣) . وهذا الرأي أقرب إلى الصواب وهو ما نميل إليه من هذه التوجيهات .

وأياً ما كان الأمر ، فإن كتابة الحديث كانت موجودة في عصر رسول الله ﷺ ، وكان بعض الصحابة يدونون الحديث الشريف ، واتخذوا مدونات يستعينون بها على تذكر الأحاديث ، ولكن هذا التدوين كان على نطاق محدود ضيق ، ولا يرقى إلى أن يكون ظاهرة ملحوظة كما هو الحال في تدوين القرآن الكريم الذي كان ظاهرة واضحة المعالم مشهورة المنفذين ، لم يترك الصحابة من القرآن الكريم شاردة ولا واردة إلا ودونها .

أما هذه الكتابة المذكورة في حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه ، فيقصد بها ما أطلق عليه العلماء مصطلح «الصحيفة الصادقة» التي كتب فيها عبد الله

^١ ينظر جامع الفصولين : ١١٠ .

^٢ تدريب الراوي : ٢٧٨ .

^٣ ينظر مقدمة ابن الصلاح : ١٨٢ ، والمنهاج : ١٧٢٢ .

قراءة ألف حديث رواها عن النبي ﷺ ، وهي أشهر مدونة حديثية في عصر الرسول ﷺ ، وأما عن مصير هذه الصحيفة فقد أوصلها إلينا محفوظة الإمام أحمد ، إذ أودعها مسنده^(١)، وقد روى هذه الصحيفة عن عبد الله بن عمرو ((حفيدة عمرو بن شعيب عن أبيه عنه ، وهي من أصح الأحاديث))^(٢).

وقد وجدت مدونات مختلفة للسنة المطهرة تركها لنا الصحابة الكرام ﷺ منها :

١- العهد الذي أمر رسول الله ﷺ بكتابته بين المسلمين واليهود^(٣).

٢- الصحيفة الصادقة لعمر بن العاص ، وقد سبق ذكرها .

٣- الصحيفة الصحيحة لأبي هريرة التي رواها عنه وهب بن منبه^(٤).

٤- صحيفة جابر بن عبد الله الأنصاري^(٥).

٥- ما كتبه عبد الله بن عباس^(٦).

ومن أراد الاستزادة فعليه بكتاب تدوين السنة ومنزلتها لمؤلفه عبد المنعم السيد نجم ، وكتاب السنة قبل التدوين ففيهما تفاصيل هذا الأمر.

وإذا كانت السنة النبوية الشريفة في هذا العصر غير مدونة كلها في السطور ، فإنها كانت محفوظة في الصدور ؛ إذ إن الصحابة ﷺ كانوا على أعلى درجات الحرص على حفظ الأحاديث النبوية الشريفة والمحافظة عليها من التغيير ، ولم تقتصر محافظتهم على الألفاظ النبوية ، بل تعدت حمايتهم إلى حفظ كل ما يصدر عن النبي ﷺ من حركات وسكنات وأفعال وصفات وتقريرات ، بل كانوا يحفظون حتى الأفعال التي تصدر عن النبي ﷺ بصفته البشرية لا بصفته النبوية .

ومحصلة اختلاف العلماء في حكم كتابة الحديث بينها قول النووي : ((اختلف

السلف في كتابة الحديث : فكرها طائفة ، وأباحها طائفة ؛ ثم أجمعوا على جوازها))^(٧).

^١ ينظر محاضرات في الحديث ومشاهير رجاله : ٦ .

^٢ زاد المعاد في هدي خير العباد : ٣ / ٤٠٢ .

^٣ السنة قبل التدوين : ٢١٥ .

^٤ الحديث والمحدثون : ١٢٥ .

^٥ السنة قبل التدوين : ٢١٥ .

^٦ مصادر الشعر الجاهلي : ١٤٤ .

^٧ التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير : ٢٧٦ .

وذكرَ في قضية كتابة الحديث رأي ثالث ((وهو الكتابة والمحو بعد الحفظ))^(١)، إذ ذكر أن من الصحابة ((من كان يكتب ، فإذا حفظ محاً))^(٢)، وهم بذلك يستعينون بالكتابة على الحفظ ، وهذا أمر معروف في طرائق التدريس ؛ إذ إن الذي يسمع ويكتب يحفظ أسرع من الذي يسمع فقط ، ويكون حفظ الأول أتقن .

أما أول أمر رسمي بتدوين الحديث الشريف فهو كتاب الخليفة عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه إلى أبي بكر بن حزم ، فقد ((كتب عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكر بن حزم : انظر ما كان من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فاكتبه ؛ فإنني خفت دروس العلم وذهاب العلماء ، ولا يُقبل إلا حديث النبي صلى الله عليه وسلم ، وليفشوا العلم ، وليجلسوا حتى يُعلم من لا يعلم ؛ فإن العلم لا يهلك حتى يكون سرّاً))^(٣). وقد استنبط السيوطي من لفظ (فاكتبه) أن هذا الكتاب ابتداء تدوين الحديث النبوي ، وفيه طلب عمر بن عبد العزيز من أبي بكر بن حزم أن يكتب له ما كان في بلده من الأحاديث . وهذا الأمر يعد من جملة أمور جعلت من عمر بن عبد العزيز مُجدِّدَ المئة الأولى^(٤).

وذكر المؤرخون أن أول من جمع الأحاديث والآثار هو ابن شهاب الزهري بأمر من أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز حرصاً منه على السنن من الضياع ، يقول السيوطي في ألفيته :

أول جامع الحديث والآثر ابن شهاب أمراً له عمر^(٥)

وحفظ العلماء كل ما ورد من أحاديث ؛ وذلك لأنه لما انتشر العلماء في الأمصار ، وانتشرت البدع لكثرة أهلها تُؤنث الأحاديث ممزوجة بأقوال الصحابة ، وفتاوى التابعين وتابعيهم ، وأول ((من جمع ذلك : ابن جريج بمكة ، وابن إسحاق أو مالك بالمدينة ، والربيع بن صبيح أو سعيد بن أبي عروبة أو حماد بن سلمة بالبصرة

^١ تدريب الراوي : ٢٧٦ - ٢٧٧ .

^٢ الإلماع : ٦٢ .

^٣ رواه البخاري : ٢٣ في كتاب العلم / ٣٤ - باب كيف يقبض العلم ؟

^٤ ينظر التوشيح شرح الجامع الصحيح : ١ / ٢٧٣ .

^٥ ألفية الحديث : البيت رقم (٤١) .

، وسفيان الثوري بالكوفة ، والأوزاعي بالشام ، وهشيم بواسط ، ومعر باليمن ، وجريز بن عبد الحميد بالرّي ، وابن المبارك بخراسان^(١) .

وهناك مرحلة تكاد تعد المرحلة الانتقالية الفاصلة بين الرواية الشفوية والتدوين ألا وهي مرحلة الموطأ ، وليس بين كتب السنة ما يقاربه من جهة كثرة الرواة الذين روه عن الإمام مالك^(٢) إلا مسند الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان^(٣)؛ وقد ألفه الإمام مالك رحمته الله ((لنفسه خاصة ، لئلا يغلط فيما يليق به على الجماعة ... ؛ لذا كان يزيد فيه ، وينقص منه ، حسب ما يبدو له في كل دور من أدوار التسميع المختلفة ؛ فاختلقت نسخ الموطأ ترتيباً وتبويباً وزيادة ونقصاً وإسناداً وإرسالاً ؛ على اختلاف مجالس المستملين^(٤) .

وأول من أفرد كتاباً للحديث الصحيح الإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦ هـ) ، وتلاه تلميذه الإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت ٢٦١ هـ) . وقد استقر لدى العلماء أن البخاري مقدم على مسلم لما في البخاري من الاستنباطات الفقهية والنكت الحكيمة وغير ذلك مما يميزه ؛ ولأنه كان أشد اتصالاً ، وأتقن وأحفظ رجالاً^(٥)، وهذان الكتابان ((أصح الكتب بعد القرآن^(٦)) . ومن أشهر كتب الحديث الشريف فضلاً عن البخاري ومسلم موطأ الإمام مالك ، ومسند الإمام أحمد ، وسنن الترمذي ، وسنن أبي داود ، وسنن ابن ماجة ، وسنن النسائي ، ومسند أبي حنيفة ، ومسند الشافعي ، وسنن البيهقي ، وصحيح ابن خزيمة ، وصحيح ابن حبان ، والمستدرک على الصحيحين للحاكم النيسابوري رحمته الله جميعاً .



^١ التوشيح (مقدمة المحقق) : ١٠ / ١ .

^٢ ينظر مقدمة محمد زاهد الكوثري لكتاب أحاديث الموطأ : ٦ .

^٣ ينظر الأوائل السنبلية : ٥٤ - ٥٥ .

^٤ مقدمة محمد زاهد الكوثري لكتاب أحاديث الموطأ : ٥ .

^٥ ينظر تدريب الراوي : ٥١ .

^٦ التقريب والتيسير لسنن البشير النذير : ٥١ .

المبحث الثاني : ضبط ألفاظ الحديث الشريف

تعد ألفاظ الحديث الشريف أهم الألفاظ التي قامت عليها حضارتنا الإسلامية بعد ألفاظ القرآن الكريم الذي هو كلام رب العالمين ﷺ. ومن أجل هذه الأهمية فقد بذل علماءنا السابقون جهودًا عظيمة في سبيل ضبط ألفاظ الحديث الشريف لم يبذل مثلها^(١) إلا في ضبط ألفاظ القرآن الكريم الذي هو ألفاظ الوحي العظيم ؛ وذلك لأهمية الضبط في فهم الحديث الشريف .

وقد بلغوا في ذلك شأواً بعيداً ؛ إذ قاموا بضبط السند والمتن على حد سواء ؛ فقد ضبطوا الأسانيد ضبطاً عالياً ؛ حتى إنهم ميزوا بين الحديث المسلسل وغيره . فمثلاً ضبطوا ما تسلسل بصيغ أدائه ؛ لا سيما إذا تسلسل بما يدل على الاتصال ؛ وذلك مثل تسلسله بـ "سمعت" ، أو "حدثنا" لما يشتمل عليه التسلسل من مزيد ضبط^(٢)؛ ولكون الحديث المسلسل قائماً على اتفاق رواة الحديث الشريف على صفة التحديث ، وكان اتفاقهم هذا فيه بيان مزيد ضبط منهم ، لذلك حافظوا على نقل الألفاظ الدالة على أن الحديث مسلسل ؛ ومعلوم أن ذلك لا على إطلاقه بل هو مقيد بصحة إسناد الحديث^(٣).

تعريف الضَّبْط :

الضبط لغةً : مصدر الفعل ضَبَطَ ، جاء في العين : ((الضَّبُّطُ : لزوم شيء لا يفارقه في كل شيء))^(٤)، ويقال : ((ضَبَطُ الشيء : حَفْظُهُ بِالْحَزْمِ))^(٥). ويقال في فعله : ضَبَطَ الشيء ، أي : لَزِمَهُ لَزُومًا مُحْكَمًا شَدِيدًا^(٦). وقد استعمل الفعل "ضبط" استعمالاً مجازياً ، فقالوا : ((هو ضابط للأمر ، وفلان لا يضبط عمله : لا يقوم بما فوض إليه ، ولا يضبط قراءته : لا يحسنها))^(٧).

^١ ينظر المنهاج : ٧٢ .

^٢ ينظر مقدمة ابن الصلاح : ٢٧٦ .

^٣ التوضيح لمباحث المنظومة البيقونية : ٣٢ .

^٤ العين مرتباً على حروف المعجم : ٦ / ٣ .

^٥ الصحاح مادة (ضبط) : ١١٣٩ .

^٦ ينظر أساس البلاغة : ١ / ٥٧٣ .

^٧ أساس البلاغة : ١ / ٥٧٣ .

والضَّبُّ اصطلاحًا عند أهل الحديث : هو أن يروي الراوي الحديث كما سمعه من غير زيادة ، ولا نقصان ، ولا تغيير ، ولا تبديل^(١).

نوعا الضبط

ذكر العلماء أن هناك نوعين من الضبط هما :

الضبط الأول : ضبط الصدر ، وهو أن يثبت في حافظته ما سمعه ؛ بحيث يتمكن من استحضاره واستدعائه متى شاء^(٢).

وقد دق ضبط العلماء للألفاظ بحيث ضبطوا الكلمة بأدق التفاصيل ، وهم بذلك قد أحسنوا لأنفسهم من جهة ؛ لما يمثله هذا الضبط من قربة من الله ﷻ ، وأسدوا خدمة عظيمة لأمة الإسلام ؛ وذلك بأن ضبطوا لهذه الأمة المصدر الثاني من مصادر تشريعها .

الضبط الثاني : ضبط الكتاب ، وهو صيانة الكتاب لديه منذ سمع فيه ، وتصحيحه إلى أن يؤدي الحديث منه^(٣). وذكر الإمام النووي نصًا يحث على ضبط الكتابة ، فذهب إلى أن على كاتب الحديث «صَرَفَ الهمة إلى ضبطه ، وتحقيقه : شَكْلًا ، وَنَقَطًا يُؤَمِّنُ اللبس»^(٤)، وذهب إلى أن من العلماء من ذهب إلى وجوب شَكْلِ الكلمات كلها ، وذهب بعضهم إلى شَكْلِ المُشَكِّلِ فقط ، ومن أدل الدلائل على دقة علمائنا السابقين في ضبط الكلمات الحديثية الشريفة المكتوبة واهتمامهم بالضبط نص ذكره محققا الأربعين النووية يصفان إحدى مخطوطاتها بالقول : ((وهي مشكولة شكلاً كاملاً ، حتى إذا كان للحرف حركتان وضعتا ، وكتب عليهما : "مَعًا")^(٥). فقد كان ناسخ هذه النسخة منتبهًا إلى أن بعض الكلمات كانت تُقْرَأُ بأكثر من قراءة على أكثر من وجه باختلاف الحركة ، وكان يكتب الناسخ على الحرف الحركتين كليهما ؛ وذلك إمعانًا في الدقة في الضبط ، واهتمامًا بالحركات التي هي دلالات المعاني ، وفي ذات الوقت عدم إهمال القراءات الحديثية التي يحتملها النص

^١ ينظر الباعث الحثيث : ٨٦ .

^٢ ينظر نزهة النظر : ٥٨ - ٥٩ .

^٣ ينظر نزهة النظر : ٥٨ - ٥٩ .

^٤ التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير : ٢٧٨ .

^٥ مقدمة التحقيق لكتاب الأربعين النووية : ١٦ .

الحديثي الشريف ، والسعي للإحاطة بها واستقصائها . وجدير بالذكر أن ناسخ هذه النسخة كان عالمًا وهو الإمام نصر الله بن عماد الدين أبي الفداء إسماعيل الإربلي^(١). ويدخل في مفهوم ضبط الكتاب المحافظة على النقاط والحركات جميعًا ، ويمكن تقسيمه إلى :

أولاً : المحافظة على النقاط ، قال الأوزاعي : ((نور الكتاب إعجابه))^(٢)، والإعجام هو نَقَطُ الحروف بأن يبين التاء من الياء والحاء من الخاء^(٣)، وقد سلك العلماء في ذلك مسالك منها أنهم كانوا يكتبون ذلك بالحروف ، فيقولون في التاء : بالمثناة من فوق ، وفي التاء المثناة ، وما هو على شاكلة ذلك كثير .

ثانياً : المحافظة على الحركات ، وهو ما اصطلح عليه علماء الإملاء بمصطلح الضبط بالشكل ، بإدراج الحركات إزاء الحروف ، فإذا كان الشكل على أواخر الكلمات وما يتعلق بالإعراب فإن ((الشكل تقييد الإعراب))^(٤)، ويعنون به وضع الحركات مع الحروف لئلا تلتبس بالكلمة التي تشابهها بالحروف ، وتختلف عنها بالحركات .

وقد جمع ابن الصلاح نوعي ضبط الكتاب بمقولة جميلة هي : ((إعجام المكتوب يمنع من استعجابه ، وشكله يمنع من إشكاله))^(٥). ولم يكتفوا في هذا الضبط بكتابة الحركات ، بل ذكروا الضبط كتابة كقولهم : هو بالحاء المعجمة المضمومة . ولا ينبغي ((أن يتَّعَنَّى بتقييد الواضح الذي لا يكاد يلتبس ، وقد أحسن من قال : إنما يُشكَلُ ما يُشكَلُ))^(٦).

وقد أولى العلماء اهتمامًا كبيرًا بالسند ، فضبطوا أسماء الرواة ضبطًا محكمًا ، وضبطوا ألفاظ التحمل أيضًا . أما ضبط ألفاظ المتن فقد بالغوا في إتقانه ؛ لأن تغيير ألفاظه قد ((يؤدي إلى أن يقال عن النبي ﷺ ما لم يقل ، أو يثبت حكم شرعي بغير

^١ مقدمة التحقيق للأربعين النووية : ١٦ - ١٧ .

^٢ تدريب الراوي : ٢٧٨ .

^٣ ينظر تدريب الراوي : ٢٧٨ .

^٤ ينظر تدريب الراوي : ٢٧٨ .

^٥ مقدمة ابن الصلاح : ١٨٣ .

^٦ مقدمة ابن الصلاح : ١٨٣ .

طريقه))^(١)؛ إذ ضبط العلماء ألفاظ النبي ﷺ ضبطاً دقيقاً ، ونقلوا الألفاظ الدالة على حركات جسمه ﷺ ، على ما يسمى في المصطلح الحديث "لغة الجسد" ، ومن أمثله نقلهم فعل النبي ﷺ في الحديث المُسَلَّسَل بأحوال الرواة الفعلية من مثل حديث أبي هريرة رضي الله عنه : ((شَبَّكَ بِيَدِي أَبُو الْقَاسِمِ رضي الله عنه))^(٢) ، فقد تسلسل هذا الحديث الشريف ((بتشبيك كل واحد من رواه بيد من رواه عنه))^(٣) . ومثله الحديث المسلسل بالمصافحة ، والحديث المسلسل بالمحبة.

ولم يكتفِ العلماء بضبط أقوال النبي ﷺ وأفعاله ، بل لقد ضبطوا من ألفاظ الحديث ما كان من أقوال الصحابة وأهل البيت رضي الله عنهم ، وذلك من مثل ضبطهم لفظ "حرمة" في حديث عائشة رضي الله عنها ، إذ ((قالت : كُنْتُ أُطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِجِلِّهِ وَلِحُرْمِهِ بِأُطِيبٍ مَا أُجِدُّ))^(٤) . فضبط العلماء كلمة "حرمة" بضم الحاء وكسرها ، وهي من كلام أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها . وقالوا : هما لغتان في الكلمة ، ومعناها إحرامه ، واختلفوا في الضبط ، ونقل لنا اختلافهم القاضي عياض بقوله : ((بالوجهين قيدناه عن شيوخنا ، بضم الحاء وكسرها ، وبالضم قيده الهروي والخطابي ، وخطأ الخطابي أصحاب الحديث في كسره ، وقيده ثابت بالكسر ، وحكى عن أصحاب الحديث ضمه ، وخطأهم ، وقال : صوابه الكسر كما قال : لِجِلِّهِ))^(٥) .

وقد وصل الأمر بِشُرَّاحِ الحديث إلى أنهم لم يكتفوا بضبط ألفاظ الحديث فقط ، بل ضبطوا كلام المحدثين الذين ألفوا كتب الحديث ، وذلك إمعاناً منهم في الدقة ، وللتمثيل على ذلك نذكر ما ضبطه النووي من كلام مسلم الذي يقول في مقدمة صحيحه : ((فأردت - أرشدك الله - أن تُوقَّفَ على جملتها مؤلفة محصاة))^(٦) . وقد ضبط النووي كلمة "تُوقَّفَ" بقوله : ((قوله : "تُوقَّفَ" ضبطناه بفتح الواو ، وتشديد القاف ؛ ولو قرئ بإسكان الواو ، وتخفيف القاف لكان صحيحاً))^(٧) . فقد ضبط

^١ فتح المغيبي : ٣ / ٢٤ .

^٢ معرفة علوم الحديث للحاكم : ٧٨ / ١ ، وحياد المسلسلات : ١٢٧ / ١ .

^٣ فتح المغيبي : ٤ / ٣٩ ، ومحاضرات في علوم الحديث : ٤٥ .

^٤ صحيح مسلم : ٧٢ في المقدمة / ٦ - باب صحة الاحتجاج بالحديث المعنعن .

^٥ إكمال المعلم بفوائد مسلم : ١ / ١٧٢ .

^٦ مقدمة صحيح مسلم : ٣٧ .

^٧ المنهاج : ٣٨ .

الشارح كلام المحدث ، وإن لم يكن حديثاً ، وهو كلام لا يشمل مصطلح الحديث إذا أطلق ؛ وفي هذا دليل على اهتمام هؤلاء العلماء بضبط الحديث الشريف ؛ إذ إن من كان ضابطاً لكلام علماء الحديث بكل هذه الدقة ، كيف لا يضبط الحديث نفسه ؟ إنه سيضبطه بشكل أدق من ضبطه لكلام المحدثين ؛ فمن كان ضابطاً لكلام المحدث ، فهو - من باب الأولى - أكثر ضبطاً للحديث نفسه .

وقد اختلفت وتنوعت حالات الضبط المختلفة تنوعاً كبيراً ، الأمر الذي يرشدنا إلى دقة العلماء في ضبط نصوص الحديث ، وتبيين لنا طرفاً من هذه الدقة حالات الضبط الآتية :

١- رصد الاختلاف غير المؤثر في المعنى

اختلف العلماء حتى في ضبط الكلمات التي لا تنتقل باختلاف الضبط من دلالة إلى دلالة أخرى . ومن أمثلة ذلك ضبطهم لكلمة "حرمه" في حديث عائشة رضي الله عنها السابق ، وخطأ بعضهم بعضاً ، وجمع بعضهم بين الوجهين في الجواز ، وأولوا هذا الضبط أهمية بالغة ، وإن كان هذا الضبط في كلمة لا يتغير معناها على الضبطين بالحركتين ؛ فكيف إذا كان الضبط يؤثر في المعنى ؟ لقد كانوا أقوى تمحيصاً فيه ، وأشد حرصاً عليه ، وأكثر دقة فيه .

وقد ضبطت الكلمة في صحيح مسلم على القراءة بالكسر ، ومعلوم أن هذا ترجيح ضمنى لضبط الكلمتين بالكسر ؛ ولا يفوتنا أن هذا الترجيح قد وقع من المحقق أو الناشر للكتاب ، وليس من المؤلف أو الشارح . ولذلك لا يعول عليه كلياً إلا إذا اتفقت النسخ عليه ، ففي هذه الحالة يمكن الاستئناس به ، وذلك لأنه ليس كل من تصدى للتحقيق أهلاً له .

٢- عدم تجويزهم تغيير الكتابة

لم يجوز العلماء تغيير الكتابة للحديث ، حتى لو كان في الرواية ما يعلم قارئ الحديث أنه خطأ ، بل عليه أن يكتب ذلك في الحاشية لا في الكتاب نفسه ، يقول النووي : ((وإذا صح في الرواية ما يعلم أنه خطأ ، فالصواب الذي عليه الجماهير من السلف والخلف أنه يرويه على الصواب ، ولا يغيره في الكتاب ؛ لكن يكتب في

الحاشية : إنه وقع في الرواية كذا ، وإن الصواب خلافه ، وهو كذا . ويقول عند الرواية : كذا وقع في هذا الحديث أو في روايتنا ، والصواب كذا . فهذا أجمع للمصلحة ؛ فقد يعتقد خطأ ، ويكون له وجه يعرفه غيره ، ولو فتح باب تغيير الكتاب لتجاسر عليه غير أهله^(١) .

٣- الشك يوجب التنويه

تجب الإشارة إلى الكلمة التي يشك بها القارئ للحديث ، فإن مجرد الشك يكفي للتنويه عليها إمعاناً في دقة النقل ؛ فإن القارئ لا يقرأ إلا ما كان متأكدًا من ضبط ألفاظه ، قال النووي : ((وينبغي للراوي وقارئ الحديث إذا اشتبه عليه لفظه ، فقرأها على الشك أن يقول عقيبها : أو كما قال . والله أعلم))^(٢) . فالاشتباه والشك بالتلفظ يوجبان على القارئ للحديث الشريف أن يذكر عقب الحديث الذي شك فيه عبارة (أو كما قال) .

٤- استحباب ضبط الكلمة المشككة في الحاشية كما ضبطت بالمتن لأن المتن قد تداخل كتابته ما فوقها أو ما تحتها من الحركات والنقط^(٣) .

وفي الطبقات الحديثية بذل المحققون والناشرون جزاهم الله خيرًا جهودًا في سبيل ضبط متون الأحاديث ؛ وقد تفاوتت هذه الجهود من حيث الدقة وعدمها ، وذلك بحسب الإمكانية العلمية للمحقق ، وبحسب نظرته للتحقيق ، وبحسب نوعية التحقيق . فضلاً عن الطبقات التجارية التي تزخر بها الأسواق التي قد تقع فيها أخطاء فاحشة ، فيكون في هذه الطبقات إساءة للتراث أكثر من الإحسان . وأهمية ضبط المحقق أو الناشر تتناسب طرديًا مع المكانة العلمية لهما ، فكلما كانا عاليي الكعب في العلم زادت أهمية ضبطهما ، لاسيما العلم باللغة وضبط الألفاظ .



١ المنهاج : ٤٨ .

٢ المنهاج : ٤٨ .

٣ ينظر مقدمة ابن الصلاح : ١٨٤ .

المبحث الثالث : فهم الحديث الشريف

يمكن أن تقسم العلوم التي تتعلق بالحديث الشريف على قسمين رئيسيين هما :
القسم الأول : علوم السند وهي العلوم التي تتعلق بسلسلة الرواة التي أوصلت
إلينا الحديث الشريف بما يبحث في أحوال الرواة واتصال السند ونحوها .
القسم الثاني : علوم المتن وهي العلوم التي تتعلق بالرواية نفسها من لغتها
وفقها ومعرفة التعارض الظاهري ونحوها .

وإن علوم السند قد أخذت حظها من البحث والتنقيب ، وأحوال الرجال قد
أُشِيعَتْ بحثًا وتمحيصًا ، وبذل فيها أسلافنا ﷺ جهودًا عظيمة ، ونحن في غنى عن
تكرار هذه الجهود واجترار ما قالوه ؛ سواء ما اتفقوا عليه أو ما اختلفوا فيه . وقد
أوصلوا لنا هذه الكنوز صافية نقية ؛ لتكون مادة دسمة جاهزة لكل من يريد أن يُعْمَلَ
فكره في فهمها .

ونرى أن ينصرف اهتمام الباحثين المعاصرين إلى فقه ألفاظ المتون لهذه
الأحاديث التي تم تمحيصها بدقة فائقة ، وبيان المعاني المستقاة من هذه الألفاظ ؛
ونحن إذ نطلق كلمة الفقه فإننا نقصد بمفهوم الفقه معناه الواسع ؛ إذ إنه يطلق ،
ويراد به جميع الأحكام الدينية والدينيوية التي جاءت بها الشريعة الإسلامية الغراء ؛
سواء أكانت هذه الأحكام متعلقة بأمور العقيدة ، أم بالأخلاق ، أم بالعبادات ، أم
بالمعاملات^(١)؛ إذ بهذا المعنى الاصطلاحي لكلمة الفقه جاء تعريف الإمام أبي حنيفة
للفقه الإسلامي بقوله : ((هو معرفة النفس ما لها ، وما عليها))^(٢) .

ولا شك في أن بعضًا من النصوص الحديثية يعد الوصول إلى معناه الحقيقي
من الصعوبة بمكان ، والقطع به متعذر في بعض الأحيان ، فلا بد لنا من استنفار
الجدد في سبيل فهم النص الحديثي على الأقل بأقرب احتمال لمراد قائله . فسأرح
الحديث (مُقَصِّد) لرسول الله ﷺ ، أي : مبين لما يقصده رسول الله ﷺ بكلامه ، فهو
وسيط لغوي شرعي بين الرسول ﷺ وبقية البشر . ويمكن أن نعبر عنه بأنه المتلقي

^١ ينظر المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية : ٦١ .

^٢ التوضيح في أصول الفقه : ١ / ١٠ - ١١ .

الأمثل للنص الحديثي ، ويقوم بمهمة إعانة المتلقي الأقل منه على عملية التلقي للنص ، إذ إن الناس يختلفون في ما بينهم في امتلاك مهارات التلقي مما يجعل تلقيهم للنص الحديثي متفاوتاً بحسب درجاتهم في امتلاك مهارات التلقي ؛ فكأنه يقول : إن مراد النبي ﷺ هو ما يقدمه من شرح ، وهذا أمر معلوم الخطورة والمسؤولية ، لذلك وجب الاحتياط عنده ، وفي الوقت ذاته فإن المجتهد الذي يمتلك أدوات الاجتهاد له أجر حتى لو أخطأ ، فالمسألة توازن بين إقدام وإحجام .

والحق أن كثيراً من العلماء المعاصرين قد أعملوا فكرهم في هذه المتون ، ووصلوا إلى أحدث ما اكتشفته العلوم الصرفة للعالم المعاصر ، فترى مؤتمرات الإعجاز العلمي في السنة المطهرة تقف على قدم وساق ، لتتوصل إلى نتائج علمية عظيمة ، ينبهر بها كثير من العلماء الغربيين ؛ فما زلنا نسمع بين الفينة والأخرى عن إسلام العلماء في مختلف مجالات العلوم في هذه المؤتمرات ، الأمر الذي يتلج الصدر ، ويشعر المسلم بالاعتزاز بانتسابه إلى هذا الدين المتين الذي رغم تخلف أهله عن ركب الحضارة المعاصرة في كثير من مجالات الحياة العملية ؛ إلا إنه يحقق على مستويات الفكر ومتانة النصوص انتصارات باهرة تشعرننا بالأمل في نهضة الأمة الإسلامية مرة ثانية ، وعودتها إلى دورها الريادي في قيادة العالم بعد ما رأينا من الولايات التي جناها العالم من تصدر الحضارة الغربية ، وقيادتها للناس بهذه المعايير المزدوجة القائمة على المصالح ، ونسيان عالم المثل والأخلاق في خضم الممارسات السياسية .

وقد مرت قضية فهم الحديث الشريف بمراحل مفصلية في تاريخ أمة الإسلام ؛ ولكل مرحلة ملامحها الخاصة التي تميزها عن غيرها من المراحل ؛ وقد كان احترام الرأي الآخر في فهم السنة على أعلى درجاته في عهد الرسول ﷺ والصحابة الكرام ، وذلك قبل ظهور الفتن الكثيرة في المجتمع الإسلامي في خلافة أمير المؤمنين عثمان بن عفان ؛ فقد أقر النبي ﷺ مبدأ الاختلاف في فهم حديثه في حادثة بني قريظة ، في قصة مشهورة ، فبعدما انتهى حصار المشركين للمدينة في غزوة الخندق قال رسول الله ﷺ : ﴿ من كان يؤمن بالله واليوم الآخر ، فلا يصلين

العصر إلا في بني قريظة^(١)؛ فحينما أدركتهم صلاة العصر في الطريق ، انقسم الصحابة في فهم هذا الحديث على فريقين : أحدهما أخذ بظاهر الحديث ؛ فلم يصل العصر في وقتها ، بل أخرها إلى أن وصل إلى بني قريظة ، والفريق الآخر قالوا : إنما أراد النبي ﷺ استعجالنا ، ولم يرد المعنى الحرفي للجملة ؛ فصلوا في الطريق ، فأقر الرسول ﷺ كلا الفريقين على اجتهاده .

وكان أكثر الناس فهمًا لحديث رسول الله ﷺ أصحابه الذين اختارهم الله ﷻ ليكونوا الوعاء الأول لاحتواء الرسالة الإسلامية ؛ وقد كانت لغتهم التي يفهمون هي نفسها اللغة العربية التي نطق بها رسول الله ﷺ ، فيجب الاتفاق باللغة ليحصل التفاهم قال الله ﷻ: **أَأَنْتُمْ لَا تَفْقَهُونَ كَلِمَاتٍ أَنْتُمْ عَلِمْتُمْ فِيهَا مَا كُنَّ سُلَيْمَانُ يُسْمِعُ بِلِسَانِهِ فَتَأْتِي السَّمْعَانَ فِئْتَانًا يَلِيغُونَ فِيهَا وَمَا يَفْقَهُونَ إِلَّا مَا يَشَاءُ اللَّهُ وَمَا يُفْقَهُونَ إِلَّا الضَّلَالَةَ وَمَا يُفْقَهُونَ إِلَّا الضَّلَالَةَ وَمَا يُفْقَهُونَ إِلَّا الضَّلَالَةَ** [إبراهيم : ٤]؛ فكان النبي ﷺ يتكلم بلغة الصحابة ﷺ لكونه بُعثَ فيهم ليهديهم ، ولو كان هناك اختلاف لغوي بين النبي وقومه لم يكن إلى إفهامهم من سبيل ؛ وبذلك ينتفي هدف البعثة الشريفة وهو الهداية . ومن الأمور الواجب توافرها بين المرسل والمستقبل في عملية الاتصال الجماهيري قضية الاتفاق في المفردات والمصطلحات التي لو حصل فيها أي التباس فإن المرسل سيرسل رسالة والمستقبل يستقبل رسالة أخرى غير الرسالة التي أرسلها المرسل ؛ والمرسل يجب ((أن تكون لغته مفهومة للجمهور ، أي : أن تكون معاني الرموز واحدة لدى المرسل والجمهور))^(٢) .

لقد تطور العرب تطورًا كبيرًا بفضل تكوّن المجتمع الإسلامي منهم وتطوره فيهم ، يقول جواهر لال نهرو : ((لقد كان العرب أمة منسية في التاريخ حتى بعث فيها محمد ﷺ))^(٣) . واستمرت الأمة بعد رسول الله ﷺ بالتطور ، ومعلوم أن تطور الحياة يؤدي إلى تطور اللغة ، فإذا تطورت الحياة فستكون الحاجة ملحة إلى وجود مصطلحات جديدة ، وستتمو اللغة بما يضاف إلى المجتمع من ركام حضاري ؛ إذ ستدخل في اللغة كلمات جديدة ، وتختفي من لغة الاستعمال كلمات أخرى ، وبذلك احتاج التابعون ﷺ إلى شرح بعض ألفاظ الحديث الشريف ، وكلما ابتعدنا عن عصر الرسالة زادت الحاجة إلى شرح الألفاظ .

^١ اللغة في عملية الاتصال الجماهيري : ٢٢ .

^٢ مختصر تاريخ العالم : ١٤٧ .

ولأجل هذه الفجوة اللغوية الناجمة عن اختلاف الأبعاد الزمكانية بدأت تدخل الحديث الشريف الألفاظ المدرجة ؛ فالكلمات المدرجة في الحديث تعد من أول جهود العلماء في شرح الحديث الشريف ؛ ((والحديث المدرج : هو ما أدخله أحد الرواة في الحديث بدون بيان))^(١)، ومن أهم أسباب إدراج الألفاظ في الحديث الشريف ((تفسير بعض الألفاظ الغريبة))^(٢)، وقد جاء الإدراج في أحاديث كثيرة ألف فيها الخطيب البغدادي كتابًا أسماه «الفصل للوصل المدرج في النقل»^(٣) ، وقال عنه ابن حجر : ((وقد صنف الخطيب في المدرج كتابًا ، ولخصته ، وزدت عليه قدر ما ذكر مرتين أو أكثر ، والله الحمد))^(٤) . ومن أمثلة ذلك حديث الزهري عن عائشة رضي الله عنها في بدء الوحي إذ قالت : ((كان النبي ﷺ يتحنث في غار حراء - وهو التعبد - الليالي ذوات العدد))^(٥) . فقد ذكر السيوطي أن جملة : (وهو التعبد) جملة مدرجة ، وهي من كلام الزهري ، وهو أحد رواة هذا الحديث^(٦)؛ فالزهري لما وجد كلمة (يتحنث) صعبة على السامع غير مستعملة في عصره أدرج هذه الجملة (وهو التعبد) لكي يشرح معنى الكلمة الصعبة . وهو أمر ((يراد به التفسير ، والتفسير هنا لا بد منه ؛ لأن الحنث في الأصل هو الإثم . . . ، وإذا لم يبين معنى التحنث لاشتبه بالإثم ، ولكن النبي ﷺ كان يتعبد ، والتعبد مزيل للحنث الذي هو الإثم))^(٧)، وهذا الإدراج هنا ((لا بأس به ، وذلك لأنه لا يعارض الحديث المرفوع ، وإذا كان لا يعارضه فلا مانع من أن يذكر على سبيل التفسير والإيضاح))^(٨).

أما الخطوة الثانية في فهم الحديث الشريف فهي الرواية بالمعنى ؛ إذ إن لفظ الحديث الشريف ليس متعبداً بتلاوته كالقرآن الكريم ، لذلك جوز بعض العلماء روايته بالمعنى ، على اعتبار أن المقصود من الحديث الشريف المعاني السامية التي تحيي النفوس لا الألفاظ بذاتها ، فكان بعض الرواة ينقل معانيه بألفاظ من عنده

^١ شرح المنظومة البيقونية : ٧٧ .

^٢ تدريب الراوي : ١٧٧ .

^٣ نزاهة النظر : ١٠٥ .

^٤ رواه البخاري : ٩ برقم (٣) في كتاب بدء الوحي / ٣ - باب .

^٥ تدريب الراوي : ١٧٧ .

^٦ شرح المنظومة البيقونية : ٧٨ .

^٧ شرح المنظومة البيقونية : ٧٩ .

تتلاءم مع لغة عصره ، وبما يفهمه الناس من ألفاظ ؛ لذلك كانت ((الرواية بالمعنى لها أثر كبير في فهم المراد من الحديث))^١. وأكثر العلماء على جواز الرواية بالمعنى ، ((ومن أقوى حججهم الإجماع على جواز شرح الشريعة للعجم بلسانهم للعارف به ، فإذا جاز الإبدال بلغة أخرى ، فجوازه باللغة العربية أولى))^٢ .

ولا يمكن لنا أن نغفل أن مراحل شرح الحديث الشريف بدأت بالتعليقات المقتضبة التي تشرح بعض الألفاظ والأحاديث النبوية الشريفة ، التي قام الرواة بروايتها عن النبي ﷺ ، وهو شرح للسنة بالسنة ، أو ما كان مروياً عن أهل البيت العظام والصحابة الكرام والتابعين وتابعيهم ﷺ ، ويدخل في ضمن هذه التعليقات بعض الحوارات التي جرت بين الأطراف آنفة الذكر . ونتيجة لهذه الحوارات نشأت لديهم اختصاصات داخل هذا المجتمع الفقهي العظيم .

ففعل أهل بيته ﷺ فهمهم للأحاديث التي كانت تدور في البيت النبوي الشريف ، وأهل الفقه نقلوا فهمهم لأحاديث الفقه ، وأهل الجهاد فهموا أحاديث الجهاد ، وكل أصحاب اختصاص تكلموا في الأحاديث التي تقع ضمن اختصاصهم ، على ما وصل إليه اجتهادهم في أعمال عقولهم في فهم هذه الأحاديث . أعانهم على ذلك تشربهم بروح الشريعة ، لكونهم قد انتهجوا من وحدة مصدر التلقي (القرآن) منهجاً لهم ، وبذلك لم تتلوث فطرهم بما يشوب منهج الإسلام من شوائب تدخله من غيره من المناهج .

وتبعهم التابعون ، فزادوا عليهم ، وأضافوا أفهاماً لم تكن في عهد الصحابة ﷺ ، وتوالت كواكب العلماء في فهم الأحاديث النبوية الشريفة ((مستقرغين جهدهم في التفقه في معانيها ، واستخراج الأحكام واللطائف منها ، مستمرين على ذلك في جماعات وأحاد ، مبالغين في بيانها ، وإيضاح جوهها بالجد والاجتهاد ، ولا يزال على القيام بذلك بحمد الله ولطفه جماعات في الأعصار كلها إلى انقضاء الدنيا وإقبال المعاد ، وإن قلوا وخملت بلدان منهم ، وقربوا من النفاد))^٣ .

^١ أثر السياق وجمع الروايات وأسباب ورود في فهم الحديث : ٢٠٥ .

^٢ نزهة النظر : ١١٢ .

^٣ المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج : ١٥ .

وأسسوا بتلك الجهود علوم الحديث المختلفة ؛ فمثلاً شرحوا المفردات الغريبة التي لم يكن جيل الصحابة رضي الله عنهم يحتاج إلى شرحها ، فإنه إن ((كان اللفظ مستعملاً بقلّة احتيج إلى الكتب المصنفة في شرح الغريب))^(١)، فتأسست عندهم تدريجياً دعائم علم غريب الحديث . وجدير بالذكر أن بعض العلماء كانوا يتورعون عن شرح مفردات الحديث الشريف بأرائهم الشخصية – على علمهم وشهرتهم - فحين سئل الأصمعي عن حديث ﴿ الجار أحق بسقبه ﴾^(٢) قال : ((أنا لا أفسر حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولكن العرب تزعم أن السقب اللزيق))^(٣)، فإذا ((كان اللفظ مستعملاً بكثرة ، لكن في مدلوله دقة احتيج إلى الكتب المصنفة في شرح معاني الأخبار وبيان المشكل منها))^(٤) . فنشأت كتب المشكل وشرح معاني الآثار .

وكان منهجهم في تفسير الغريب يقوم على ثلاثة طرق :

الأول : التفسير بالروايات الأخرى للحديث ؛ فالكلمة قد ترد في طريق من الطرق واضحة ، في حين تكون في غيره غريبة^(٥) .

ثانياً : تفسير الراوي ؛ فقد يفسر أحد الرواة اللفظة الغريبة ، فيعتمد على تفسيره الشراح ؛ لأن الراوي أدري بما روى^(٦) .

ثالثاً : التمس بعض المُحدّثين أن الإمام البخاري كان يورد الآية من القرآن الكريم في ترجمة الباب يشرح من خلالها اللفظة الحديثية الغريبة^(٧).

وتطورت هذه التعليقات إلى أن وصلنا إلى الكتب التي تقوم بشرح كتب الحديث المشهورة بكاملها من أولها إلى آخرها ، وبذلك تكونت أركان علم شرح الحديث ، ومن أشهر كتب شرح الحديث كتاب فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني ، وكتاب المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج للنووي .

^١ نزّهة النظر : ١١٢ .

^٢ رواه أحمد : ٣٩٠ / ٦ ، والبخاري : ٢٥٣ برقم (٢٢٥٨) في كتاب الشفعة / ٢- باب عرض الشفعة على صاحبها قبل البيع ، وأبو داود : ٥٩٦ برقم (٣٥١٣) في كتاب البيوع / ٧٣- باب في الشفعة ، وابن ماجة : ٤٢٥ برقم (٢٤٩٥ ، ٢٤٩٦) في كتاب الشفعة / ٢- باب الشفعة بالجوار ، وابن حبان : ١٤٠١ برقم (٥١٨٠) في كتاب الشفعة / ذكر الأمر بأخذ الشفعة

^٣ ينظر مقدمة ابن الصلاح : ٢٧٣ ، وشرح التبصرة والتذكرة : ٢ / ٢٨٢ .

^٤ نزّهة النظر : ١١٤ .

^٥ ينظر شرح التبصرة والتذكرة : ٢ / ٢٨٢ .

^٦ ينظر فتح المغيب : ٣ / ٥٤ .

^٧ ينظر بحث فهم الحديث في ضوء القرآن عند الإمام البخاري : ٥٧٠ .

معلوم أن السنة النبوية بحرٌ زَخَّارٌ من العلوم تنقضي الدنيا ولا ينتهي موجه ؛ فهو يعطي لكل من تفكر فيه عطاءً يتناسب مع علمه وتقواه وجهده المبذول في طريق الفهم ، بله الألفاظ النورانية التي يحصل عليها لتتير قلبه وسمعه وبصره ، وتتير وجهه ، يقول رسول الله ﷺ: ﴿ نَضَرَ اللهُ امرءاً سَمِعَ مقالتي ، فَوَعَاها ، فَأَدَّأها ، كما سَمِعَها ؛ فَرُبَّ مُبَلِّغٍ أَوْعَى من سَامِعٍ ﴾ (١) . فقد دعا رسول الله ﷺ بالنضارة في الوجه لكل من وصله حديث رسول الله ﷺ ، وفهمه ، وأوصله لغيره كما هو ، وقد قيل قديماً : ((من جمع أدوات الحديث استنار قلبه ، واستخرج كنوز الخفيات ، وذلك لكثرة فوائده البارزات والكامنات ، وهو جدير بذلك ؛ فإنه كلام أفصح الخلق ، ومن أعطي جوامع الكلمات ، صلى الله عليه وسلم صلوات متضاعفات)) (٢) .

ونحن إذ نقدم على تقديم موضوع القراءات الحديثية ؛ فإننا نسأل الله ﷻ أن يوفقنا لإتمامه ، ويجعله لبنة جديدة في توسيع فهم السنة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام ؛ إذ إن القراءات الحديثية تقوم أساساً على ضبط ألفاظ الحديث من جهة ، والتوجيه اللغوي والشرعي لقراءات هذه الألفاظ من جهة أخرى ؛ إذ إن لهذا العلم هدفين :

أولهما قريب ، وهو ضبط ألفاظ الحديث الشريف .

والثاني بعيد ، وهو الوصول إلى أقصى درجات الفهم للحديث الشريف على قراءاته المختلفة .



المبحث الرابع : خصوصية الحديث الشريف

يتميز كلام النبي ﷺ بمجموعة من المميزات التي تجعلنا ننظر إليه نظرة تختلف عن نظرنا إلى النصوص البشرية الأخرى ؛ هذا التميز غير راجع فقط لكوننا

^١ رواه الترمذي : ٧١٧ برقم (٢٦٥٨) في كتاب العلم / باب ٨ : ما جاء في تعظيم الكذب على رسول الله ﷺ ، وابن ماجه برقم (٢٣٦) .

^٢ المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج : ١٦ .

القليلة^(١). وقد كانت عبارته ﷺ كذلك حقاً^(٢)، وليس أدل على هذا من كثرة الشروح للحديث الواحد ؛ إذ يستخرج المتأمل من الحديث الواحد القليل الألفاظ الفوائد الكثيرة ، من مثل حديث النُّعَيْر المشهور ، وهو قول رسول الله ﷺ : ﴿ يا أبا عمير ما فعل النُّعَيْر ؟ ﴾^(٣)، وقد استنبط منه أحمد بن أبي أحمد الطبري المعروف بابن القاص الشافعي (ت ٣٣٥ هـ) قرابة ٦٠ فائدة ، وألفها في جزء عنوانه فوائد حديث أبي عمير ، وهذبها وأضاف إليها ابن حجر في فتح الباري ، فأوصلها إلى ١٠٠ فائدة ، وذكر الإمام الشافعي أن فيه ألفاً من الفوائد^(٤) على قصره ، وعلى قلة كلماته .

هذا عن اللسان النبوي المؤيد بالوحي ((ثم بعد النبي ﷺ وردت ألفاظ رشيقة عن الأئمة من الصحابة فمن بعدهم من التابعين ، فيها اختصار في الألفاظ وشمول في المعاني والأحكام))^(٥). فقد تأثر الصحابة بهذه الخصلة النبوية الشريفة ؛ فكانوا بحق فعّالين لا قوالين ، وكانوا متأسين برسول الله ﷺ في كل خصلة من خصاله امتثالاً لقول الله ﷻ: ﴿أَأَمَّنُوا بِمَا لَحِقَ لِحَدِيثِهِمْ مِنْهُمْ﴾ [الأحزاب : ٢١] فكانوا على منهج الاقتصاد في القول والإكثار من العمل . والتابعون أيضاً اتخذوا هذه الخصلة المميزة للنبي محمد ﷺ منهجاً لهم ، فكانوا في ذلك على منهج الصحابة السابق ، فتركزت عباراتهم وأقوالهم.

٢- امتلاك البعد التشريعي

لم يكن الحديث الشريف نصّاً أدبيّاً عادياً ، إذ إنه كان يمتلك البعد التشريعي ؛ فالحديث نص يبين للأمة الحلال من الحرام ، ولا يلتفت إلى من أنكر هذه الفكرة ، لا سيما وقد تنبأ النبي ﷺ بمجيء من ينكر امتلاك حديثه للبعد التشريعي ، ويحاول سلب هذه الخصيصة منه ويقصرها على القرآن الكريم ، وَرَدَّ عَلَيْهِ النَّبِيُّ هَذَا الرَّأْيَ بِقَوْلِهِ ﷺ: ﴿ أَلَا يَوْشِكُ رَجُلٌ شَبَعَانٌ عَلَى أُرَيْكْتِهِ يَقُولُ : عَلَيْكُمْ بِهَذَا الْقُرْآنِ ؛ فَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ

^١ المزهر : ٢٧٧ / ١ .

^٢ ينظر البيان والتبيين : ١٧ / ٢ - ١٨ .

^٣ رواه أحمد : ١١٩ / ٣ ، والبخاري : ٧٢٩ برقم (٦٢٠٣) في كتاب الأدب / ١١٢ - باب الكنية للصبي . . ، والترمذي : ١٠٥ برقم (٣٣٣) في كتاب أبواب الصلاة / باب ٢٤٨ : ما جاء في الصلاة على البسط ، وابن حبان ينظر الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان : ٦٩٠ برقم (٢٣٠٨) .

^٤ ينظر فوائد حديث أبي عمير .

^٥ شرح منظومة القواعد الفقهية : ٣ .

من حلالٍ فأحلُّوه ، وما وجدتم فيه من حرامٍ فحرِّمُوهُ ، وإنَّ ما حرَّمَ رسولُ الله ﷺ كما حرَّمَ اللهُ ﴿١﴾. وفي هذا الحديث الشريف تصريح بأن ما حرم في السنة المطهرة وما حرم في القرآن الكريم مستويان في الحرمة ووجوب الاجتناب ؛ لأن الله ﷻ أعطى النبي ﷺ الحق في أن يشرع بسنته سائراً بذلك في كنف حفظ الله ﷻ له بالعصمة المؤيدة بالوحي . ولذلك فلا مرء في كون السنة المطهرة النص التشريعي الثاني بعد القرآن الكريم بلا خلاف في ذلك ، يقول الدكتور مصطفى الزلمي : ((السنة النبوية أصل من أصول الشريعة الإسلامية ، وتحتل المركز الثاني بعد القرآن ، والعمل بها واجب ما لم يثبت عدم صحتها))^١. وهو ما يجعل الدارس له على حذر ، ويدفعه لأن يتحرى الدقة في استنباط الأحكام منه ؛ لما يترتب عليه من البعد التشريعي .

٣- يفهمها العامي والعالم ، وهذه الخصيصة هي ما يطلق عليه أهل الأدب السهل الممتنع ؛ ويقصدون به الأسلوب الذي يراه القارئ سهلاً في العبارة ويوهم القارئ بأن أي أحد يمكنه أن ينتج نصاً مثله ، فإذا حاول إنتاج نص مثله خانت أدواته واحترار في أمره ، وتبين له مدى عبقرية هذا النص ، فالعامي يدرك معنى الحديث الشريف ، والعالم يستنبط منه ما تقر به عينه من المسائل الدقيقة التي لا يمكن أن يصل إليها العامي . وهذه من مظاهر عبقرية هذا النص بحيث يفهمه الناس على اختلاف مستويات الفهم لديهم ، وعلى اختلاف مهارات التلقي التي يمتلكونها . والدليل على ذلك أن الأعرابي في الصحراء كان يتلقى أحاديث النبي ﷺ فلا يعجزه فهمها ، ويأتي الحديث نفسه إلى عالم في الفلك أو الجيولوجيا في عصرنا ، فيفهم منه من دقائق العلوم ما لم يعرفه العالم إلا في القرن الحادي والعشرين .

٤- استعماله لطرائق متنوعة في التعبير تعجز الفصحاء والبلغاء . فقد نقل الجاحظ عن يونس بن حبيب (ت ١٨٢ هـ) أنه قال : ((ما جاءنا عن أحد من روائع

^١ رواه أبو داود : ٧٧٢ برقم (٤٥٩٤) في كتاب السنة / ٥ - باب في لزوم السنة بسند قال عنه الألباني :

صحيح . وذلك في هامش مشكاة المصابيح : ٥٨ / ١ .

^٢ أصول الفقه في نسيجه الجديد : ٦١ .

الكلام ما جاءنا عن رسول الله ﷺ^١. وهذه الخصيصة ما زالت تكتب عنها الدراسات والبحوث المعمقة .

٥- امتلاك الحديث الشريف للنفس الروحي بالقدر الذي لا يمتلكه نص بشري آخر ؛ الأمر الذي يؤثر في روح المتلقي زيادة على عقله ، هذا البعد عبر عنه القول المأثور عن الربيع بن خُثَيم : ((إن للحديث ضوءاً كضوء النهار تعرفه))^٢ . إلى غير ذلك من الخصائص التي لم نستقصها ، بل ذكرنا أهمها ؛ ولعل الباحث في الموضوع يجد أكثر مما وجدنا وأهم ؛ وذلك لكون الحديث الشريف عطاءً متجدداً في كل المجالات .



^١ البيان والتبيين : ٢ / ١٨ .
^٢ تدريب الراوي : ١٨٠ .